

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢١٩

الجمعة، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٩/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد لي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1809117 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أقترح أن يوجه مجلس الأمن الدعوة إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأشير إلى المذكرة S/2017/507 وأشجع الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على ألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق أو أقل، وأشجع مقدم الإحاطة على الالتزام بالحد الزمني المتفق عليه.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم أعضاء المجلس، نتج عن مسيرة العودة اليوم بالقرب من سياج غزة، مع الأسف، أعمال عنف. واستناداً إلى المعلومات المتاحة لنا، شارك حوالي ٠٠٠ ٣٠ شخص في المسيرة وحولها في مواقع مختلفة في غزة. وبُعيد بدء المظاهرة، تدهورت الحالة في العديد من المواقع. وفي وقت متأخر من بعد الظهر بالتوقيت المحلي، أكدت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة أن ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً قتلوا وجُرح أكثر من ٠٠٠ ١، بما في ذلك بسبب الاختناق بالغاز المسيل للدموع. وأفيد بأن العديد من الإصابات كانت نتيجة لاستخدام الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية أثناء المسيرة، ولكن أيضاً في أعقاب الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك قصف نقطة مراقبة تابعة لحماس.

وتشير التقارير إلى أن معظم المتظاهرين بقوا بعيدين تماماً عن السياج الحدودي ولم يشاركوا في أعمال العنف. بيد أن هناك أيضاً تقارير تفيد بأن بعض المتظاهرين تورطوا في الرشق بالحجارة والسلوك العنيف – وكان بعضهم حسب التقارير يحمل أسلحة. وتفيد تقارير قوات الأمن الإسرائيلية بأن المسلحين حاولوا اجتياز السياج في محاولة لزرع المتفجرات. كما أفادت تقارير بأن الفلسطينيين أرسلوا فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات عبر السياج، لكن القوات الإسرائيلية تمكنت من إعادتها بأمان. وتفيد التقارير بأن قادة حماس كانوا موجودين في بعض التجمعات. وقبل المسيرة، زادت إسرائيل قواتها حول الحدود، ونشرت القناصة والوحدات الخاصة والطائرات المسيّرة بلا طيار، وأرسلت إنذارات بأنها ستعمل على منع أي اختراق للسياج الحدودي أو انتهاك لسيادة إسرائيل.

كما اندلع العنف أيضاً في الضفة الغربية، حيث قُدّر خروج ٩٠٠ متظاهر فلسطيني، معظمهم في مدن وسط الضفة الغربية، مثل رام الله والخليل. ووفقاً لما ذكرته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أصيب ٢٧ فلسطينياً بجروح أثناء الاشتباكات التي وقعت بالقرب من نابلس.

وفي الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8214)، أشار المنسق الخاص ملادينوف إلى وضع الفلسطينيين خططاً لمسيرة اليوم، ودعا الجميع إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب التصعيد العنيف. وفي بيانات لوسائط الإعلام، كرر التأكيد على تلك

النداءات، وشدد على الحاجة إلى ضمان ألا يُعرض المدنيون، ولا سيما الأطفال، للخطر. كما عمل مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية أيضاً مع جيش الدفاع الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية، وخاصة في غزة، على تعزيز الرسائل نفسها.

وبغية كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، أصدرت إدارة شؤون السلامة والأمن إرشادات أمنية متكررة لجميع الموظفين. وكان مكتب المنسق الخاص طوال اليوم على اتصال مع قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء، وسوف يواصل القيام بذلك مع توقع خروج المزيد من المظاهرات خلال الأسابيع الستة المقبلة. وثمة مخاوف من أن تتدهور الحالة في الأيام المقبلة. وسنواصل التشديد على أنه يتحتم عدم استهداف المدنيين، وخاصة الأطفال، وأن تمتنع جميع الجهات الفاعلة عن وضع الأطفال في خطر في أي وقت. كما يجب على إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا تستخدم القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير، مع التحقيق المناسب في أي وفيات تقع من قبل السلطات. ولذلك ما زلنا نحث قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب الخسائر البشرية.

إن التطورات في غزة اليوم تذكرة مؤلمة أخرى بعواقب فقدان السلام بين إسرائيل وفلسطين والحاجة إلى مضاعفة جهودنا لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وكما ذكّر الأمين العام والمنسق الخاص مجلس الأمن مراراً وتكراراً، فإن الأمم المتحدة تحث الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي بقوة على اتخاذ تدابير ملموسة لعكس المسار الحالي للنزاع وتعزيز الهدف المتمثل في إقامة سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نود أن نتقدّم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على الاستجابة السريعة لعقد هذه الجلسة الهامة. كما نتقدم بالشكر على الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أمامنا اليوم.

قبل أربعة أيام، كنا قد استمعنا في مجلس الأمن (انظر S/PV.8214) إلى إحاطة إعلامية من السيد نيكولاي ملادينوف عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتي تطرّق فيها إلى المظاهرة التي جرت اليوم في غزة. كما تعودنا في مثل تلك المناسبات التي يخرج فيها الشعب الفلسطيني الأعزل وبشكل سلمي للتأكيد على حقوقه في دولته المستقلة، نرى سياسة البطش والقمع الإسرائيلية حاضرة. لقد خرج اليوم عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة في مظاهرة سلمية، كما جرت العادة في ٣٠ آذار/مارس من كل عام لإحياء ذكرى يوم الأرض للتعبير عن تمسكه بأرضه وهويته الوطنية، والتأكيد على حقوقه السياسية المشروعة غير القابلة للتصرّف، وهي الحقوق التي أكّدت عليها المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية،

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من ٥٠ عاماً، واستمرار توسّع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن دولة الكويت تدين بأشد العبارات الممارسات الإسرائيلية التي جرت على إثر أحداث اليوم، وأسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً مع وجود أكثر من ١ ٤٠٠ مصاب وجريح. ويجب أن نكون واضحين هنا، ما

جرى اليوم هو تعبير بتظاهر سلمي عن حقوق مشروعة قام به شعب أعزل، وقوبل هذا الحق باستهداف مباشر للمدنيين في انتهاك سافر للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجريمة التي ارتكبت اليوم.

لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يبقى استثناء للالتزامات الدولية والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين من الفظائع والمخالفات الجسيمة. وعلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذ التزاماتها، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين. ونؤيّد هنا بشدّة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلّة للتصدّي لممارسات وسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي القمعية. وهناك أهمية كبيرة لعدم فصل ما جرى اليوم عن السياق العام. فغزة ما زالت محاصرة منذ أكثر من ١٠ أعوام، وبعض ممن شاركوا اليوم هم من اللاجئين الفلسطينيين الذين تأثروا بخفض المساهمات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ما جرى اليوم هو نتيجة لاستمرار الاحتلال لأكثر من ٥٠ عاما. وقد أكدت العديد من التقارير الدولية سوء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. وعندما لا يتم الرد على مثل هذه الممارسات والسياسات والاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى حقوقه المشروعة، تكون بكل تأكيد هذه النتيجة. ومن المؤكد أننا سنشهد مزيدا من الأحداث المؤسفة إن لم يتم التصدي لها. ولذلك، سنقوم، وكخطوة أولى، بتوزيع بيان صحفي على الدول الأعضاء لكي يتم النظر فيه لاعتماده من قبل مجلس الأمن. وبالفعل، فإن هذه الأحداث، وكما قال وكيل الأمين العام، هي تذكير مؤلم بالحاجة إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

وختاما، نجدد تأكيد دولة الكويت على ضرورة إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نؤكد على أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي، وشرط تحقيقه هو الإنهاء التام للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في دولته المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشير إلى أن ممثل إسرائيل لم يتمكن من حضور جلسة اليوم، نظرا لأنها تُعقد أثناء احتفالات عيد الفصح. إنه لأمر مؤسف للغاية أن لا تتمكن إسرائيل من المشاركة في مناقشة هذه المسألة الهامة جدا. ومن المهم جدا كذلك أن يتبنى المجلس نهجا متوازنا إزاء جميع المسائل التي تُعرض عليه، وكان ينبغي لنا أن نتوصل إلى ترتيب، يمكن جميع الأطراف من المشاركة هذا المساء.

وإذ أتحول إلى مسألة غزة، فإننا نشعر ببالغ الحزن إزاء الخسائر في الأرواح هناك اليوم. ونحث الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات لخفض التوتر والحد من خطر اندلاع اشتباكات جديدة. إن العناصر الفاعلة السيئة التي تستخدم الاحتجاجات كغطاء للتحريض على العنف تعرض أرواح الأبرياء للخطر. ويركز المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، على اتخاذ خطوات ملموسة على المدى القصير من شأنها تحسين الأحوال الإنسانية والاقتصادية في غزة وحياة الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. كما إننا نعمل بجد لوضع خطة سلام، تفتح آفاق المستقبل لكل من إسرائيل والفلسطينيين. ولا يعزز العنف أيا من هذه الأهداف.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية. إننا

في الاتحاد الروسي نشعر بالقلق العميق إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة. ونشعر بالجزع إزاء التقارير التي تتحدث عن زيادة عدد الضحايا والإصابات الناتجة عن جهود الجيش الإسرائيلي الرامية إلى قمع الأعمال الاحتجاجية الفلسطينية، التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس كجزء مما يسمى بمسيرة العودة في حملة تستمر عدة أيام. وندعو الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى مقتل مدنيين أبرياء. إن المسألة المطروحة على جدول الأعمال هي الحاجة الملحة إلى حشد جهود الوساطة الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الوضع في جميع أنحاء قطاع غزة.

وينبغي أن ندرك جميعا استحالة حل الحالة عن طريق إخماد الحرائق التي تندلع بصفة دورية في الأراضي الفلسطينية. فلا مفر من الانتكاسات والمطلوب هو وضع استراتيجية للتوصل إلى تسوية. وتجعل الأحداث المأساوية الجارية الآن مهمة تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في أقرب وقت ممكن أكثر إلحاحا. ونحن عاقدو العزم، بالتعاون مع شركائنا الإقليميين، لا سيما مصر، على مواصلة الجهود الرامية إلى توحيد الفلسطينيين حول البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نعتبره ضروريا لكل من انتعاش قطاع غزة الاقتصادي ولإيجاد سبيل عملي لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة، التي تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

ويتمثل السبيل إلى تحقيق ذلك الهدف في عقد مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس. وينبغي لأي تسوية أن تستند إلى الإطار القانوني الدولي المعترف به عموما، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ونؤكد استعدادنا لتوفير منبر روسي لعقد اجتماع بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين. ويظهر التاريخ المأساوي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي مرة أخرى أنه كلما طال تأجيل العملية السياسية، تزايد اتخاذ خطوات انفرادية مما يزيد من صعوبة استئناف هذه العملية. ولا تساعد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التي تتعارض مع القانون الدولي، إلى جانب الخطاب الاستفزازي والعنف، بأي حال من الأحوال على تهيئة الظروف اللازمة لبدء محادثات مباشرة.

ومن المهم للغاية أن نواصل كفالة أن تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أداء عملها على نحو فعال. ونرحب بنتائج المؤتمر الذي عُقد في روما في ١٥ آذار/مارس لدعم الوكالة، التي تسهم روسيا بانتظام في ميزانيتها. والمطلوب الآن بشكل خاص هو بذل مجهود حسن التنسيق، كل يوم، من قبل المجتمع الدولي بأسره. ومن المهم العمل معا على الصعيد الإقليمي. ونشير، في ذلك الصدد، إلى مؤتمر القمة المقبل لجامعة الدول العربية في الرياض في نيسان/أبريل. ويحدونا الأمل في أن يكون جدول أعماله موحدا بحق وبناء، وأن يستهدف تذليل العقبات التي تحول دون استعادة الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووضع تدابير لبناء الثقة والأمن في المنطقة بأسرها.

وستواصل روسيا، من جانبها، جهودها من أجل إيجاد مخرج من مأزق النزاع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد، وللمساعدة على تحقيق استقرار الحالة في المنطقة ككل. وفي ذلك الصدد، فإن ثمة أهمية كبيرة لاقتراح وزير خارجية روسيا لافروف أن يجري مجلس الأمن استعراضا شاملا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بهدف تحديد مجالات لبذل جهود مشتركة ترمي إلى تحقيق استقرار الحالة في المنطقة وتسوية أزماتها العديدة، القديمة والجديدة.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية بشأن الأحداث التي تجري في غزة. وغني عن القول أننا نشعر بقلق بالغ إزاء خطورة الحالة التي أدت إلى خسائر في الأرواح

هناك. ويدين وفد بلدي هذه الأعمال ويحث الأطراف المعنية على تجنب أي تصعيد للعنف. ونريد أن نؤكد موقفنا المبدئي بشأن هذه المسألة، الذي يتمثل في أنه لا يمكننا التوصل إلى حل سلمي للنزاع في المنطقة إلا من خلال الحوار والتسوية السياسية. ومرة أخرى، سنواصل متابعة تطور الحالة عن كثب وسنعلق عليها، بالتأكيد، مرة أخرى في الأيام القليلة المقبلة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بالإعراب عن اتفاقي في الرأي مع زميلي ممثل الولايات المتحدة في أنه من المخجل أن زملاءنا الإسرائيليين لم يتمكنوا من المشاركة نظرا لبدء عيد الفصح مساء هذا اليوم.

تشعر المملكة المتحدة بالجزع إزاء الوفيات والإصابات التي وقعت خلال أحداث اليوم على حدود غزة. ولا بد من وضع حد فوري لأعمال العنف. وإننا ندعو إلى الهدوء وضبط النفس واحترام القانون الدولي. ويجب على كل الأطراف أن تنخرط بصورة بناءة من أجل وضع حد للعنف.

ما برحنا منذ وقت طويل نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في قطاع غزة، وقد أطلقنا تحذيرا بشأن مخاطر تصاعد العنف. هذه ليست مسألة يمكن تدبر أمرها ببساطة في الأجل الطويل. بل نحن بحاجة إلى اتفاق عاجل ودائم يعالج الأسباب الأساسية للصراع، وتحول الوضع في غزة. وينبغي إبرام اتفاق يكفل بأن تقوم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية، وبشكل دائم، بإنهاء عملية إطلاق الصواريخ والهجمات ضد إسرائيل، وأن تستأنف السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة واستعادة الحكم الفعال الذي ينطوي على المساءلة، وأن ترفع إسرائيل القيود من أجل التخفيف من معاناة الفلسطينيين العاديين.

ما زلنا ملتزمين بدعم أهالي غزة الضعفاء، بما في ذلك عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل دائم يخفف من معاناة أبناء غزة، تماشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن لكل الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام وأمن. ونعترف بحق الفلسطينيين في حرية التجمع والاحتجاج، فضلا عن حق الإسرائيليين في الأمن. إن ما نحتاج إليه الآن هو التزام متجدد للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وحتى تتوفر أفضل فرصة للنجاح، لا بد من أن يتحقق السلام في جو خال من العنف. فقد حان الوقت لجميع الأطراف للعمل معا بروح من التوفيق والتفاهم لإحراز تقدم نحو تحقيق هذا الحل القائم على دولتين. إن أعمال العنف الجارية اليوم ببساطة تؤكد أنه قد طال انتظار إيجاد حل عادل ودائم أن ينهي الاحتلال ويوفر السلام للفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نشعر بالجزع لإزهاق الأرواح الذي يبعث على الأسف ولإصابة عدد كبير بجروح اليوم، بمن فيهم أطفال، يبدو أن كلهم من الفلسطينيين. ولا بد الآن للسلطات من القيام بإجراء تحقيق فوري ومناسب. ومن الواضح أن قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت الذخيرة الحية، مما أدى إلى تفاقم خطورة الوضع. يجب أن يكون استخدام القوة متناسباً دائماً، وينبغي استخدام القوة المميتة فقط كملاذ أخير. ويجب على إسرائيل أن تضطلع بمسؤولياتها ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام الحق في التظاهر السلمي. كذلك نلاحظ بقلق الضربات الجوية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

لا ينبغي للحالة أن تشكل مفاجأة للمجلس. فقد حذر المنسق الخاص، ملادينوف، منذ بضعة أيام فقط من مغبة مخاطر تصاعد العنف حول قطاع غزة. إن الحالة مقلقة جداً. ويجب أن ينصب تركيزنا الآن على تحاشي المزيد من تصعيد العنف في الميدان. ويجب على جميع الأطراف، وعلى وجه الخصوص، قوات الأمن الإسرائيلية، ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وكما نعلم من الإحاطات الإعلامية السابقة في المجلس، فإن الحالة الإنسانية في قطاع غزة مريعة وعلى حافة الانهيار. ولا بد من السعي على جناح السرعة إلى حل مستدام، بما في ذلك وضع حد لسياسة الإغلاق الإسرائيلية. فقطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، ولا يمكن فصله عن السياق السياسي الأوسع نطاقا، بما في ذلك جهود السلام التي تمس الحاجة إليها التي تفضي إلى التوصل إلى تحقيق حل الدولتين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، نأسف إذ أنه في نهاية رئاستكم تقريبا، وعقب حفلات الاستقبال التي جرت يومي الأربعاء والخميس، يتعين علينا الآن أن نطلب إليكم ممارسة دور الرئيس في ضوء حادث اليوم. ونظرا للطابع الملح للوضع، نشكر الكويت لمبادرتها، ونشكر الرئيس للدعوة إلى عقد اجتماع طارئ اليوم ردا على الأحداث الخطيرة في إسرائيل وفلسطين.

تولي غينيا الاستوائية اهتماما شديدا للتطورات المحيطة بمسيرة آذار/مارس الكبرى بشأن العودة التي ينظمها المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات السياسية، والتي نجم عنها مقتل ١٥ فلسطينياً وإصابة عدد آخر بجروح في قطاع غزة. ونأسف للخسائر في الأرواح البشرية ونعرب عن عميق مشاعر المواساة والعزاء للأسر المتضررة.

في البيان الذي أدلى به وفد غينيا الاستوائية بشأن القضية الفلسطينية (انظر S/PV.8214)، دعونا الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال يمكن أن تؤدي إلى العنف. ونكرر نفس الطلب هذا اليوم. يجب العمل فورا على إنهاء أعمال العنف بشكل دائم، ويجب على كل طرف أن يمتثل للقانون الدولي، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ندين محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني.

لا يمكن إيجاد حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال الحوار والمفاوضات السياسة. لهذا السبب، ندعو الطرفين إلى حل خلافاتهما على طاولة المفاوضات، بغض النظر عما قد يكتنف ذلك من صعوبة. ومن المرجح أنه يتعين على الطرفين كليهما، تقديم تنازلات، ومن غير الممكن تحقيق كل التطلعات والمطالب، هذا هو الحوار. ويجب أن تجري المفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. إن حل الدولتين هو الذي يفضي بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى العيش في سلام وأمن، وهو فقط الحل العادل. يجب أن يستمر الحوار بين الفصائل الفلسطينية. إذ يجب أن يكون بوسع الفلسطينيين حل خلافاتهم. ونرجو من المجتمع الدولي مواصلة جهوده لتعزيز الحوار فيما بين الأطراف، والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية لتحقيق التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لقد أصبح الوضع مقلقا جداً، نظراً لأن عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم نتيجة للمظاهرات، تجاوز عدد الضحايا الذين سقطوا منذ نهاية الحرب التي دارت في غزة في عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، سادت فترة من الهدوء النسبي. وفي ذلك الصدد، نؤيد الفكرة التي طرحتها الكويت في مجلس الأمن بأن يصدر المجلس بيانا يدعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إنهاء العنف فورا، لأنه من الممكن أن يتصاعد ويتسبب في تدهور الحالة الحرجة والحساسة أصلا.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الكويت لطلبها عقد جلسة طارئة اليوم، وأشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية ووصفه للحالة التي تبعث على القلق. أود الإدلاء بثلاثة تعليقات

أولاً، نحن قلقون جداً إزاء التطورات التي حدثت اليوم، وأدت إلى تفاقم وضع متوتر أصلا في قطاع غزة. نجم عن رد قوات الأمن الإسرائيلية على الاحتجاجات في اللحظة الأخيرة سقوط عدد من القتلى وإصابة مئات بالرصاص. لقد تم عبور عتبة العنف. بينما ننتظر إلقاء الضوء على الحادث،

أود أن أذكر المجلس بمسألتين هامتين جداً: أولاً، احترام القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أهمية حماية المدنيين، وثانيا، احترام حق الفلسطينيين في تنظيم مظاهرات سلمية. إن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لحماية نفسها، وهو قلق نتشاطره جميعا، يجب أن تراعي فيها هذه المسائل. ندعو إسرائيل إلى التحلي بحسن التقدير وضبط النفس مع استخدام القوة بشكل متناسب. ونحث المتظاهرين على الامتناع عن العنف.

يوجد خطر حقيقي جداً من تصاعد أعمال العنف التي تطرقنا إليها في المناقشة المفتوحة التي جرت يوم الأربعاء (انظر S/PV.8218). ويمكن أن يندلع صراع آخر في قطاع غزة. وهناك دعوات للاحتجاجات المتكررة ستجري حتى ١٥ أيار/مايو. لذلك توجد ظروف تفضي إلى تصاعد العنف. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود أزمة إنسانية في قطاع غزة، ما من شأنها إلا أن تنحى إلى التدهور بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد توقفت عملية المصالحة بين الفصائل الفلسطينية منذ محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني في ١٣ شباط/فبراير، وهي محاولة ندينها بشدة. وفي نفس الوقت، تدهورت الحالة الأمنية جراء استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي استهدفت في الأسابيع الأخيرة جنودا إسرائيليين على طول الجدار الأمني القائم بين إسرائيل وقطاع غزة، والإنفاق الهجومية للتحضير للهجمات التي تنطلق من قطاع غزة. إننا ندين هذه الأعمال جميعها.

لا تزال جميع المؤشرات تنذر بالخطر، وفي غياب منظور سياسي يمنح الأمل للسكان، فإن الحالة تبعث على القلق الشديد. وفي هذا السياق، من المهم أن نؤيد عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة حتى يتسنى لها ممارسة صلاحياتها بصورة كاملة في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن. ويجب أن تقترن هذه العملية برفع الحصار، فضلاً عن تقديم ضمانات أمنية ذات مصداقية لإسرائيل.

وأخيراً، يجب ألا نفصل الحالة في غزة عن القضية الفلسطينية ككل. فالوحدة الفلسطينية عنصر أساسي من عناصر السلام العادل والدائم، استناداً إلى منظور الدولتين. ومن الضروري أن ندعو إلى الاستئناف المبكر لمفاوضات جادة بهدف تنفيذ حل الدولتين.

في الختام، نعتقد أنه من الضروري للمجلس أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يُعرب، كما طلبت الكويت، عن دعمه لحماية المدنيين وتجنب أي رد غير متناسب.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للوفد الكويتي على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن الحالة التي تتابع فصولها في غزة. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد تايي - بروك زيريهون على المعلومات المُحدثة الشاملة والموضوعية التي قدمها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد عدد الوفيات الناجم عن تصاعد العنف على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تعازيه للشعب الفلسطيني في الوفاة المفجعة لمدنيين خلال ما كان يفترض أنها مظاهرة سلمية. ونعتبر ما حدث خسائر في الأرواح لا يمكن تعويضها ولا تبريرها.

وتؤيد كازاخستان أيضاً تأييداً تاماً حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن النفس وفي التظاهر السلمي. ومن المهم للغاية أن يضبط الجنود الإسرائيليون بشكل صحيح حجم القوة المستخدمة ضد المتظاهرين المسالمين. ونؤيد موقف منظمة التعاون الإسلامي، التي نمثلها جنباً إلى جنب مع الكويت وكوت ديفوار في مجلس الأمن، في إدانتها لاستخدام الأسلحة ضدهم. ونعتقد أن هذا المنعطف في الأحداث يمكن أن يكون تطوراً خطيراً في الوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل. وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان جانبي النزاع إلى ممارسة ضبط النفس. ونرى أيضاً ضرورة إجراء تحقيق شامل في الحادث، وتحديد الجناة ومحاسبتهم على ما حدث.

وترى كازاخستان أن من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى توحيد الصف الفلسطيني في إطار البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه شرطاً ضرورياً للتحقيق العملي للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. ونشير إلى أن الأطراف يجب أن تجد حلاً للحالة الإنسانية الصعبة في غزة.

وتتطلب الحالة الراهنة التوصل إلى تدابير لبناء الثقة في المنطقة بأسرها، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، بدعم قوي من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إعرابه عن القلق بشأن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لهذا العام (انظر S/PV.8214). ويزيد الخفض الكبير في ميزانيتها العادية فعلاً من مخاوف ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعانون بالفعل من أزمة لجوء طال أمدها للغاية. وتعرب كازاخستان أيضاً عن القلق البالغ إزاء توسيع المستوطنات، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وفي نظر المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، كما أنها تزيد من تصعيد الحالة المتوترة بشأن وضع القدس وتؤدي إلى احتجاجات في صفوف السكان.

وأخيراً، ندعو زعيمي إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على إمكانية التعايش السلمي وحل الدولتين وتعزيز آفاق السلام. وكما نقول دائماً في مجلس الأمن، ينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في إقامة دولة وحق إسرائيل في الأمن. ولكننا نودّ الآن أيضاً أن نشدد على حق فلسطين غير القابل للتصرف في الأمن. ومن الضروري بدء مفاوضات في المستقبل القريب بشأن كل مشكلة من المشاكل القائمة، وذلك بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة ذات الصلة بما يسمى بالوضع النهائي. والسبيل الوحيد لمساعدة الطرفين على تفادي تكرار المأساة التي وقعت اليوم هو وضع سياسات مبتكرة، تربط بين الأمن والتنمية، وإعداد نهج إقليمي مجدد وزيادة شفافية الأداء الموحد للأمم المتحدة على أرض الواقع وجعله أكثر كفاءة وقابلية للمساءلة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا على المعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون. ونحن ممتنون أيضاً للبعثة الدائمة للكويت على طلب عقد هذه الجلسة الهامة، وللرئاسة على عقدها في أوانها على هذا النحو.

أفقنا اليوم على أنباء مثيرة للجزع تفيد بأن ١٥ شخصاً قتلوا، نتيجة للقمع العنيف من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، وجرح أكثر من ١ ٢٠٠. لقد كانوا جميعهم من المدنيين الأبرياء المشاركين في مسيرة العودة الكبرى. وتدين دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشدة العمل العسكري العنيف وغير المتناسب من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وتدعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن استخدام العنف واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين.

لقد نتج تفاقم العنف، واتجاهاته، في غزة عن نزاع مستمر دون حل من ٧٠ عاما، بما في ذلك ٥٠ عاماً من الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، والحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة والذي أدى إلى حالة إنسانية كارثية. وما دامت هذه الحالة قائمة، فستتضاءل احتمالات إحلال السلام العادل والدائم للشعبين.

وخلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، أدت السياسات الإسرائيلية المتمثلة في نزع الملكية والاحتلال إلى تكبد الشعب الفلسطيني لمعاناة هائلة. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وحده، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٣٢ من المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، وأُبلغنا في الأسبوع الماضي بقرار الحكومة الإسرائيلية بناء ١ ٥٠٠ مستوطنة جديدة

في المنطقة جيم. وندعو حكومة إسرائيل إلى الكف عن نزع ملكية الأراضي الفلسطينية ووقف توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقاً للقرار ٢٣٢٤ (٢٠١٦).

ونحن مقتنعون أيضاً بأن إعلان بعض الدول نقل سفاراتها إلى مدينة القدس لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة وإلى تصاعد العنف بمستويات هائلة. وترى بوليفيا، بوصفها بلداً مسالماً، أن مسار الحوار والتفاوض مع التعبير الواضح عن الإرادة السياسية من كلا الجانبين للتوصل إلى حل الدولتين هو البديل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام العادل والدائم في النزاع بين إسرائيل وفلسطين.

ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وبالقانون الدولي، ونجدد التأكيد على دعمنا لجميع الجهود الدولية المؤدية إلى حل سلمي، مثل خريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، في جملة أمور، والتي ستضمن السلام العادل والدائم وتسمح لكلا الشعبين بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. كما نجدد التأكيد على أن الحل الوحيد الطويل الأجل هو حل الدولتين، الذي يوحد أخيراً دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دولياً، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. نشكركم، سيدي الرئيس، على استجابتكم لطلب عقد جلسة اليوم. ونعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة على أرض الواقع. إن ما حدث في غزة مأساوي بلا شك. ونود أن نثير مسألتين أو ثلاث مسائل في الوقت الراهن.

المسألة الأولى والأهم هي أنه ما لم تكن هناك عودة إلى عملية السلام وإحراز تقدم حقيقي نحو حل الأزمة الكامنة، فإن مأساة كهذه لا بد وأن تتكرر مرة تلو أخرى. وقد ناقشنا هذه النقطة في وقت سابق من هذا الأسبوع، ونوافق على ما ذكره وكيل الأمين العام بالنيابة زيريهون فيما يتعلق بإيجاد حل مستدام ودائم. والواقع أن إمكانية ازدياد تدهور الحالة لا يمكن استبعادها مثلما قال البعض بالفعل، وذلك هو ما يثير قلقنا على الدوام.

ثانيا، نعرب عن أسفنا حيال الخسائر في الأرواح وإصابة الكثيرين. ولا شك أن اليوم يوم حزين.

ثالثا، نرى أن الأمر الأهم الآن هو أن تمارس الأطراف كافة ضبط النفس وأن يتابع مجلس الأمن المسألة عن كثب.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة الطارئة وللإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تايي – بروك زيريهون.

إن بيرو تتابع بقلق بالغ الحالة في غزة. ونشجب بحزن وفاة ما لا يقل عن ١٥ فلسطينيا، ونلاحظ أن مئات آخرين أصيبوا بجروح. ونشير إلى أن العنف لا يزال يتزايد في شكل خطاب العنيف من كلا الطرفين، وقد تكون حماس فعلا مهتمة بإثارة التصعيد. غير أننا نلاحظ أن الوضع الراهن الذي لا يطاق يجعل يؤجل الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وأن الحالة الإنسانية في غزة آخذة في التدهور.

ونعترف بحق الفلسطينيين في التظاهر السلمي استنادا إلى حرية التعبير والتجمع. كما ندين أي هجوم أو محاولة لتنفيذ هجوم إرهابي، ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بصورة مشروعة وفقا لمبادئ التناسب والحذر والمشروعية. وفي ذلك الصدد، ندين الاستخدام غير المتناسب للقوة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الحالة كانت مُتوقعة. قبل بضعة أيام، عندما اجتمعنا مع السيد ملادينوف (انظر S/PV.8214)، أعربنا عن قلقنا إزاء

خطر التصعيد، وشددنا على الحاجة إلى حماية المدنيين. وعلى نفس المنوال، نكرر التأكيد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة والبلدان التي لديها نفوذ في المنطقة باتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون ازدياد العنف وحماية المدنيين.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وتجنب المزيد من التصعيد وتيسير بيئة لانخفاض التوترات، مما سيمكن من تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

السيد لي تشينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية في هذه الجلسة الطارئة. ونشكر الكويت على اقتراح عقد هذه الجلسة، ورئاسة هولندا على تنظيمها بسرعة.

ونلاحظ أن الحالة في غزة متوترة للغاية، ونحن نتابعها عن كثب. ويساورنا القلق إزاء مقتل أو إصابة العديد من الناس. وندعو إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين. وينبغي لجميع الأطراف التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، والتراضي فيما بينها وتهيئة البيئة اللازمة لاستئناف المحادثات. كما أن الأطراف التي لديها تأثير كبير على البلدان في الشرق الأوسط ينبغي أن تضطلع بدور بناء في هذا الصدد.

إن قضية فلسطين هي القضية الأساسية التي يقوم عليها تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وندعو إلى وحدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وإلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. والحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الصحيح لحل المسألة. ويجب علينا التقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي يجب علينا استنادا إليها أن نضاعف الجهود للضغط من أجل استئناف المحادثات. وتؤيد الصين تأييدا وتعزز بشكل حازم عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة من جانب الشعب الفلسطيني على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل الصين الدعوة بنشاط لدعم الاقتراح المكون من أربع نقاط الذي قدمه الرئيس شي جين بينغ لتسوية القضية الفلسطينية، وستظل تضطلع بدور بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

وإلى جانب وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أود أيضا أن أشير إلى أن ممثل إسرائيل لم يتمكن للأسف من المشاركة في هذه الجلسة بسبب عطلة عيد الفصح.

إننا نتابع آخر المستجدات في قطاع غزة بقلق شديد. ومن المؤسف أن الأحداث الأخيرة لم تقم سوى بتأكيد مدى توتر الحالة الأمنية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وندين بشدة التصعيد الحالي للعنف. كما نشدد على أن أي استخدام للقوة ينبغي أن يكون متناسبا. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

وبولندا تدين جميع أعمال الإرهاب والتحريض على العنف. فهي تشكل عقبة كبيرة أمام التخفيف من حدة التوترات. وقد دعونا الطرفين إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نشجع الأطراف في النزاع على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وتهدئة الحالة في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مملكة هولندا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الأسف لعدم تمكن ممثل إسرائيل من المشاركة في هذه المناقشة بسبب عيد الفصح – وهو عيد ديني هام إسرائيل.

سأتناول ثلاث نقاط: أولا، تزايد التوترات في محيط غزة، ثانيا، الخطوات اللازم اتخاذها في الأجل القصير لوقف الأزمة، وثالثا، الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، إننا نشعر بالجزع إزاء التوترات المتصاعدة في المناطق المحيطة بغزة. والتقارير التي تفيد بوقوع ١٥ قتيلا ومئات الجرحى مقلقة ومؤسفة جدا.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية بشأن التدابير القصيرة الأجل لوقف الأزمة، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. وندعو السلطات الفعلية في غزة إلى الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات والحيلولة دون تحولها إلى احتجاجات عنيفة. ونناشد إسرائيل أن تكفل في جميع الأوقات أن استجاباتها متناسبة وضرورية. والذخيرة الحية كجهد لمكافحة الشغب ينبغي ألا تُستخدم إلا كتدبير من تدابير الملاذ الأخير. وندعو إسرائيل إلى إجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث التي أدى فيها استخدام تدابير مكافحة الشغب إلى خسائر في الأرواح. وحوادث الأسبوع الماضي عندما دخل أفراد مسلحون من غزة إسرائيل تبين أن الشواغل الأمنية لإسرائيل شواغل حقيقية. ونحن ندين تلك الهجمات ونكرر أنه لا يوجد أي مبرر للإرهاب. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة عن طريق التحريض أو الاستفزاز. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة بشأن الاستقرار على المدى الطويل، فإن الحالة في غزة ما برحت مسألة تثير القلق منذ فترة طويلة. ففي الأشهر الأخيرة، ناقش المجلس الحالة في غزة عدة مرات. ونذكر بوجوب اتباع نهج شامل بغية التوصل إلى حل مستدام. فالعملية السياسية تقترن بتقديم المساعدة الإنسانية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية. ونحن بحاجة إلى أن تعود السلطة الفلسطينية إلى غزة، باعتبارها الحكومة الشرعية. وندعو السلطة الفلسطينية وجميع الأطراف الفلسطينية الأخرى إلى مواصلة جهودها الرامية إلى التغلب على خلافاتها والمضي قدما في المصالحة بصورة حقيقية. وهذه التدابير كافة، اقترانا بالحل القائم على وجود دولتين باعتباره أفقا سياسيا، تقوم الحاجة إليها لكي نضمن أننا لن نعقد نفس المناقشة مرة أخرى في الشهر المقبل أو في العام المقبل أو بعد خمس سنوات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر إلى الكويت على طلب عقد هذه الجلسة الطارئة، وأشكركم، سيدي الرئيس، على الاستجابة لذلك الطلب بطريقة سريعة للغاية.

كما أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية في بداية هذه الجلسة.

وقبل أن أدلي ببياني، أود أن أقول بضع كلمات باللغة العربية، أوجهها بصورة أساسية إلى أبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(تكلم بالعربية)

بداية أحيي جماهير شعبنا الصامد والبطل في كافة أرجاء أرض دولة المحتلة، بمن في ذلك أهلنا في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية المحتلة وأهلنا داخل الخط الأخضر وبلدان الشتات، وهم يحيون يوم الأرض ومسيرات العودة. ننحني إجلالا لشهدائنا الأبطال وجرحانا ونؤكد على دورهم الرائد دوما.

إننا ندين بأشد العبارات هذه المذبحة البشعة ونطالب بوقفها ونطالب بتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة وتوفير حماية

دولية لمدنيينا في الأرض المحتلة. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ موقفا بإدانة المجزرة ووقفها وتوفير الحماية للمدنيين من أبناء شعبنا. وإذا عطل هذا المسعى، بعدم السماح لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، فإن الذين يعطلون هذا المسعى يتحملون المسؤولية عن التغطية على المجرم الإسرائيلي وحمايته بدلا من وقفه عند حده.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نأتي إلى مجلس الأمن اليوم بشعور من الاشمئزاز والإلحاح في ضوء آخر حملات العدوان العسكري والهجمات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

لقد قُتل اليوم على الأقل ١٧ من المدنيين الفلسطينيين وأصيب أكثر من ٤٠٠ ١– جراح الكثيرين منهم خطيرة – في قطاع غزة المحاصر. وقد أعلنت حكومتنا يوم غد يوم حداد وطني في فلسطين. وقد كان أغلب الذين قتلوا يشاركون في مظاهرة سلمية وغير عنيفة – مظاهرة سلمية غير عنيفة – للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية والأربعين ليوم الأرض، لإحياء ذكرى الأحداث التي قتل فيها ستة فلسطينيين في تظاهرة احتجاج على مصادرة إسرائيل غير المشروعة لآلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، وللتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن ٧٠ في المائة من الفلسطينيين في غزة البالغ عددهم مليونين مسجلون كلاجئين، وتعمل إسرائيل بشكل منهجي على حرمانهم من حقهم في العودة.

وأسماء بعض الفلسطينيين الذين قتلوا بشكل مأساوي هي: محمد النجار، البالغ من العمر ٢٥ سنة؛ ومحمود معمر، ٣٨ سنة؛ ومحمد أبو عمر، ٢٢ سنة؛ وأحمد عودة، ١٩ سنة؛ وجهاد فرينية، ٣٣ سنة؛ ومحمود سعدي رحمي، ٣٣ سنة؛ وعبد الفتاح عبد النبي، ٢٢ سنة؛ وإبراهيم أبو شاهر، ٢٠ سنة؛ علاوة على إياد عبد العال وعبد القادر الحويجري وسري أبو عودة وحمدان أبو أمشيش وجهاد أبوجاموس وبدر الصباح والناجي أبوحجي، الذين ما تزال أعمارهم غير معلومة. وعلاوة على ذلك، قتل مزارع من قطاع غزة، وهو عمر وحيد أبو سمور، في وقت باكر من يوم الجمعة بنيران المدفعية الإسرائيلية أثناء وقوفه على أرضه بالقرب من خان يونس، قبل ساعات فقط من المظاهرات السلمية غير العنيفة.

لا يوجد ما هو أبغض من ارتكاب مذبحة في حق أناس عزل وغير مسلحين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومع ذلك، فإن هذا هو بالضبط ما فعلته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتواصل فعله عاما بعد عام منذ إنشائها. إن المتظاهرين المسالمين هؤلاء لم يشكلوا تهديدا من أي نوع على الإطلاق على إسرائيل أو على جنودها المدججين بالسلاح. أكرر – لم يشكل المتظاهرون المسالمون هؤلاء تهديدا من أي نوع على الإطلاق على إسرائيل أو على جنودها المدججين بالسلاح. ومع ذلك، استخدم الجنود الإسرائيليون، الذين يسعدون بوضع أصابعهم على الزناد، الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لإطلاق النار عشوائيا على المتظاهرين غير العنيفين، الذين كانوا يتظاهرون داخل قطاع غزة بالقرب من مكان الحاجز الجيد التحصين الذي يفصلهم عن إسرائيل.

كيف يمكن التغاضي عن ذلك؟ فلا يمكن مساواة الأشخاص الذين كانوا يتظاهرون سلميا – إذ يحق لهم فعل ذلك بموجب جميع عناصر القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بأي حال من الأحوال – بالعداء وشن الهجمات وارتكاب المجازر، التي تقوم بها القوات المسلحة الإسرائيلية. وأقول لمن يدعون إلى منظور متوازن: لا يوجد توازن في هذه الحالة. لقد كانت حالة قوات مسلحة تطلق قوة هائلة على محتجين من المدنيين العزل يتظاهرون سلميا، الأمر الذي أدى إلى مجزرة ووقوع عدد كبير من الضحايا.

وقد كان الغرض من احتجاجات اليوم بدء ستة أسابيع من الاحتجاجات السلمية وصولا إلى إحياء ذكرى النكبة في ١٥ أيار/مايو. ويصادف إحياء ذكرى يوم النكبة لهذا العام رسميا مرور ٧٠ سنة منذ أن اقتلع قسرا أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني -٧٠ في المائة من شعبنا آنذاك - وطردوا من ديارهم وأراضيهم أو هربوا خوفا على حياتهم بعد أن نفذت مجازر وحشية في أكثر من ٤٠٠ من البلدات والقرى الفلسطينية بواسطة مجموعات إرهابية صهيونية في فلسطين تحت الانتداب، في عمل تطهير عرقي واضح.

لقد كانت هجمات اليوم الشرسة التي شنتها إسرائيل على المدنيين الفلسطينيين العزل، حسب الممارسة الإسرائيلية المعتادة، مخططة ومتعمدة. وقد ظل المسؤولون الإسرائيليون يمهدون لشن هذه الهجمات بخطاب تحريضي استفزازي وعنيف. وقد أدى هذا التحريض إلى صدور بيانات من منظمات لحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، التي أصدرت تحذيرا بالأمس تدعو فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى "الامتناع عن استخدام القوة المفرطة" في أعقاب تقارير تفيد بأنها كانت قد نشرت أكثر من ١٠٠ من القناصة -كما جاء في وسائط الإعلام الإسرائيلية - مع أوامر "بإطلاق النار على كل من يخترق الجدار الفاصل بين إسرائيل وغزة". وقد قامت قوات الاحتلال كذلك، بالإضافة إلى القناصة، بإرسال مركبات مدرعة وكلاب بوليسية، فضلا عن المئات من قوات الاحتلال الأخرى مزودة بجميع أنواع الذخيرة الفتاكة لتستخدمها كما يحلو لها، ومن دون اعتبار لأرواح الفلسطينيين في قطاع غزة. وينبغي أن لا ننسى أن المليونين من المدنيين الفلسطينيين في غزة يعانون أصلا بشكل هائل من ١٠ سنوات من الحصار الإسرائيلي، الذي أدى إلى أزمة اجتماعية - اقتصادية وإنسانية وخيمة.

ومن الواضح على نحو أكبر، في الأقوال والأفعال، أن آخر أوجه التحريض من جانب المسؤولين الإسرائيليين وأعمال العنف الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد حقوق وأرواح أبناء الشعب الفلسطيني لا علاقة لها بتاتا بما يسمى بأمن إسرائيل، بل تتعلق تماما بمواصلة سيطرتها الخانقة على حياة كل الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها الوحشي. والجدير بالذكر أن أعمال القمع العنيف المتواصل الذي تقترفه السلطة القائمة بالاحتلال لإسكات جميع الإجراءات غير العنيفة التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الانتقاص من آدمية أبناء الشعب الفلسطيني وحرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف لن تنجح أبدا. فأبناء الشعب سيواصلون الكفاح من أجل حقوقهم، بما في ذلك حقوقهم في التحرر من الاحتلال والعيش في سلام وأمن وكرامة.

وللأسف، ونحن نشهد أحداث اليوم، التي يقوم فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين بمسيرات سلمية في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك فيما بين السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل وفي الشتات، فإنه هذه الأحداث تذكرنا بأن النكبة لم تنته في عام ١٩٤٨ وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وفي هذا الصدد، من المفجع أن ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون إما في المنفى كلاجئين، محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم، أو تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري العدواني منذ نصف قرن لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، حيث يضطرون لمقاساة الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الأساسية لديهم، بما في ذلك استمرار إسرائيل في سرقة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات غير القانونية، وهدمها للمنازل وتدميرها للأراضي الزراعية الفلسطينية، وإلغاء حقوق الإقامة، والترحيل، والهجمات العسكرية الوحشية المتكررة التي أسفرت عن سقوط الكثير من الضحايا المدنيين - مثل تلك التي وقعت في غزة في أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤- وإنكار حق العودة القانوني المعترف بها دوليا لملايين اللاجئين الفلسطينيين عديمي الجنسية.

وندعو المجلس إلى اتخاذ إجراء على وجه السرعة للقيام بواجباته بموجب الميثاق وحفظا لسلامة وسلطة قراراته في ضوء الانتهاكات والاستفزازات التي تتعرض لها الحقوق وتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الأعمال الإسرائيلية الإجرامية وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. ويجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة الكاملة عن جميع جرائمها، بما في ذلك آخر عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء التي وقعت اليوم، وفقا للقانون الدولي ومبادئ العدالة.

ونرحب بالطلبات التي قدمها بها العديد من أعضاء المجلس لإجراء تحقيقات بشأن قوات الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بالمذبحة التي وقعت اليوم في قطاع غزة. وبالنظر إلى ارتفاع عدد الوفيات اليوم، فإننا ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراء الآن لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني بغية تجنب المزيد من إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الفلسطينيين الأبرياء، ومن أجل نزع فتيل هذه الحالة المتقلبة، التي تشكل بوضوح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين وينهي فورا للعدوان العسكري الذي تقترفه السلطة القائمة بالاحتلال.

وكما ذكرنا في الماضي، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل مستثنى من الالتزامات الدولية ومن الواجبات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الجسيمة، لا سيما تحت الاحتلال العسكري الأجنبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وشكر وفد مملكة هولندا لأعضاء المجلس، لا سيما لزملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، ولأمانة المجلس على كل ما قدموه إلينا من دعم.

لقد كان شهرا حافلا بالعمل، توصلنا خلاله إلى التوافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاصنا. وما كنا لنتمكن من القيام بذلك بمفردنا أو من دون العلم الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلا عن جميع الموظفين المعنيين في خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وموظفي الأمن.

وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد بيرو في الشهر القادم. ونؤكد لبيرو أننا سنفعل كل ما في وسعنا لدعمها في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة في رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.